

إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

على مجلس حقوق الإنسان تشكيل آلية مستقلة بشأن السودان

أصحاب السعادة

بعد اندلاع النزاع المسلح في الخرطوم ومناطق أخرى من السودان، في 15 أبريل 2023، دعت أكثر من 100 منظمة من منظمات المجتمع المدني الدول الأعضاء إلى عقد جلسة خاصة في مجلس حقوق الإنسان وتشكيل آلية مستقلة تتولى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ارتكبتها جميع الأطراف وتعزيز المساءلة في السودان.^[1] وخلال الجلسة الخاصة المنعقدة في 11 مايو 2023، اعتمد المجلس القرار رقم S-36/1،^[2] الذي عزز ولاية المقرر الخاص المعني بالسودان في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. كما دعم القرار أهمية رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ استيلاء الجيش على السلطة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، بما في ذلك تلك الانتهاكات الناجمة مباشرة عن النزاع الحالي، وتقديم التقارير الخاصة بذلك للمجلس.

إلا أنه، ومنذ اتخاذ المجلس هذا الإجراء، يتصاعد العنف في السودان، على نحو لا ينطوي على أي علامة على التراجع أو الانحسار،^[3] وبما ينطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، من قبل جميع أطراف النزاع، ذات تأثير خطير على المدنيين. إذ تم الإبلاغ عن مقتل وإصابة وفقدان الآلاف،^[4] بينما من المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير،^[5] كما يعاني الملايين في السودان من مستويات متقدمة من انعدام الأمن الغذائي الحاد.^[6]

وفي غرب دارفور، اتخذ العنف بعداً عرقيًا يذكركنا بالجرائم المرتكبة هناك قبل عشرين عامًا، والتي وصلت حد جرائم الحرب بموجب القانون الدولي.^[7] فقد استهدفت قوات الدعم السريع والمليشيات العربية المتحالفة معها عمدًا المجتمعات غير العربية، ولا سيما جماعة "المساليت" العرقية، ودمرت مخيمات ومواقع النازحين، مما أسفر عن مقتل وإصابة المدنيين، بمن فيهم أولئك النازحون إلى تشاد. كما وقعت جرائم اغتصاب بحق عشرات النساء والفتيات وبشكل جماعي،^[8] وتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين.^[9] هذا بالإضافة إلى الإبلاغ عن وقوع إصابات بين المدنيين في أجزاء أخرى من دارفور، بما في ذلك جنوب وشمال دارفور، على نحو يثير القلق حول احتمالية تصاعد التضمر في مناطق المجتمعات النازحة، ويتطلب مزيدًا من الاهتمام.

إن دعوة المجلس في أيار/مايو لوقف العنف، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، والتوصل لحل تفاوضي للنزاع، وإعادة الالتزام بالمجريات العملية الانتقالية التي يقودها المدنيون في السودان،^[10] لم تأت بثمارها. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاع، لا سيما النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد.^[11]

إن الإفلات من العقاب هو لب الأزمة الحالية، لذا ينبغي أن يكون التصدي له أولوية. إذ أن فشل المجتمع الدولي في محاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية المرتكبة في دارفور منذ عقود؛ قد بعث برسالة خطيرة إلى جميع الأطراف مفادها أن بإمكانهم الاستمرار في ارتكاب الجرائم مع ضمان الإفلات من العقاب. ورغم أن مجلس الأمن أحال الوضع في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية،^[12] إلا أن سلبية المجلس في مواجهة عرقلة الخرطوم للتحقيق؛ حدث بشكل كبير من المضي قدمًا في

التحقيق، وفي تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية للجنّة، واحتجاز الهاربين، بمن فيهم الرئيس السابق عمر البشير.

شدد كل من المقرر الأممي الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالسودان على أهمية محاسبة الجنّة كخطوة وقائية تحول دون تنامي الانتهاكات. إذ شدد الأول على أنه "عندما لا يحاسب مرتكبو الفظائع الماضية على أفعالهم، يصبح محكوم علينا أن نرى التاريخ يعيد نفسه.. نحن بحاجة لدعم المساءلة بشكل لا لبس فيه، لا سيما ونحن نشهد تجدد العنف في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك في دارفور والنيل الأزرق وولايتي شمال وجنوب كردفان".^[13]

كما سبق وأصدرت الهيئات والآليات الأفريقية تصريحات قوية لدعم التحقيقات والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة في السودان. هذه الهيئات منها؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وفي بيان، قالت مجموعة الدول الرباعية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتسوية الوضع في جمهورية السودان، أنها "متأثرة بالتقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك العنف الجنسي الذي يستهدف الفتيات والنساء.. وأن المجموعة ملتزمة بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لتشكيل آلية قوية للرصد والمساءلة، تساعد في تقديم الجنّة إلى العدالة".^[14] وفي بيان أمام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حذر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، من أن: "خطر التوتر العرقي والعنصري والصراعات بين المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد كبير، وكلما طال أمد القتال، زاد خطر الانهيار الكامل للسودان. وفيما يتعلق بحماية المدنيين، أضاف محمد: "يجب أن ننسق توثيق أي انتهاكات [...] في تحذير لجميع الأطراف من المخاطر التي قد يتعرضوا لها، حال ثبوت تورطهم في هذه الانتهاكات".^[15]

وفي قرار اعتمده اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في دورتها الـ 76، جاء فيه: "نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات العديدة التي تحدث في البلاد، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة، والقتل خارج نطاق القانون، والإعدام التعسفي أو بإجراءات موجزة، والقتل غير المشروع، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، وسوء المعاملة والإخفاء القسري، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وانتهاكات حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن العنف الطائفي". كما دعا الاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد للنزاع في السودان واستعادة السلام والاستقرار، بما في ذلك تشكيل آلية لرصد وتوثيق والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم القانون الإنساني الدولي، المرتكبة من قبل الأطراف المتحاربة، مع إيلاء اهتمام خاص بالوضع في دارفور.^[16]

في هذا السياق، وتماشياً مع ولاية المجلس ومسئوليته في منع الانتهاكات والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان؛ على مجلس حقوق الإنسان تعزيز إجراءاته بشأن السودان، وأن يعتمد في جلسته المرتقبة (11 أيلول/سبتمبر - 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023) قراراً بتشكيل، دون مزيد من التأخير، آلية مستقلة لها ولاية تختص بالوضع في السودان، وذلك من بين عناصر أخرى، هي:

(أ) إجراء تحقيق شامل في جميع الانتهاكات، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والجرائم ذات الصلة في السودان؛ بما في ذلك الانتهاكات التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي.

(ب) إثبات وتوثيق الوقائع والظروف والأسباب الجذرية لأي من هذه الانتهاكات.

(ج) جمع الأدلة وتوحيدها وتحليلها وحفظها، بما في ذلك الأدلة المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني والعنف الإثني؛ بهدف وضع حد للإفلات من العقاب ودعم إجراءات المساءلة القانونية في المستقبل.

(د) تحديد هوية الجناة، الأفراد والكيانات، كلما كان ذلك ممكناً.

(هـ) دعم مسار العدالة، بما في ذلك المساءلة الجنائية، والتعويضات، وضمانات عدم التكرار.

وكما هو الحال مع الآليات الأخرى التي شكّلها المجلس، ينبغي تزويد الآلية المعنية بالسودان بكل الدعم الإداري والتقني واللوجستي والموظفين لتمكينها من الاضطلاع بولايتها، لا سيما في مجالات تقصي الحقائق، والتحليل القانوني، والترجمة التحريرية والترجمة الشفهية، وجمع الأدلة وحفظها. بما في ذلك ما يتعلق بتوثيق جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، واحتياجات الطب الشرعي المتخصص. كما ينبغي أن تدمج الآلية منظوراً جنسانياً ونهجاً؛ يركز على الناجين/ات في جميع مراحل عملهم، وأن تسخر كامل جهودها لذلك، والتنسيق مع الجهود الأخرى التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الكيانات الإقليمية والدولية المناسبة.

نشكر اهتمامكم بهذه المسائل الملحة

ويسعدنا تقديم مزيد من المعلومات لوفدكم حسب الاقتضاء.

لكم خالص التقدير،

^[1] انظر: "السودان: يجب عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان على وجه السرعة وإنشاء آلية تحقيق"، 26 أبريل/نيسان 2023

<https://defenddefenders.org/sudan-urgently-convene-a-special-session-of-the-human-rights-council-and-establish-an-investigative-mechanism/>

السودان"، 28 أبريل/نيسان 2023، -<https://www.hrw.org/news/2023/04/28/un-human-rights-council-should-respond-sudan-crisis>

^[2] متوفر على <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/special-sessions/session36/36-special-session>

^[3] السودان تريبون، "تصاعد الاشتباكات مع تنافس الجيش السوداني وقوات الدعم السريع على السيطرة على المدرعات"، 22 أغسطس/آب 2023

^[4] انظر على سبيل المثال منظمة العفو الدولية، "السودان: الموت جاء إلى وطننا؛ جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان"، 3 أغسطس/آب 2023

^[5] رويترز، "حصيلة قتلى حرب السودان في الخرطوم ضعف الأرقام الرسمية، بحسب إحصاءات مستقلة"، 28 يوليو/تموز 2023، <https://www.reuters.com/world/africa/sudan-war-kills-more-than-twice-many-civilians-khartoum-officially-reported-2023-07-28/>

وقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية لتحديد مصير آلاف المواطنين الذين فقدوا منذ اندلاع النزاع المسلح"، 28 يونيو/حزيران 2023، -<http://www.acjps.org/urgent-call-to-sudanese-authorities-rsf-and-saf-to-account-for-thousands-of-citizens-who-have-gone-missing-since-the-armed-conflict-erupted/>

^[6] فرانس 24، "أكثر من ستة ملايين شخص على بعد خطوة واحدة من المجاعة في السودان"، 3 أغسطس/آب 2023

<https://www.france24.com/en/africa/20230802-soaring-famine-in-war-torn-sudan-to-impact-over-20-million-people>

million-people

للاطلاع على لمحة عامة عن الوضع الإنساني، انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "السودان"، https://www.unocha.org/sudan?qclid=EAlalQobChMlou3R-4K71gAMVjtV3Ch2twQKwEAAYASAAEgJB4_D_BwE (

^[17] هيومن رايتس ووتش، "دارفور: قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها تغتصب العشرات"، 17 أغسطس/آب 2023، <https://www.hrw.org/news/2023/08/17/darfur-rapid-support-forces-allied-militias-rape-dozens>.

^[18] منظمة العفو الدولية، "السودان: جاء الموت إلى وطننا"، مصدر سبق ذكره. هيومن رايتس ووتش، "دارفور: قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها تغتصب العشرات".

^[19] راديو دبنقا، مقتل أربعة محامين في غرب دارفور 'استهدافهم عمدا'، 21 يونيو/حزيران 2023، <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/dba-four-lawyers-slain-in-west-darfur-deliberately-targeted>

^[10] القرار د-1/36، الفقرة 2 من المنطوق.

^[11] أخبار الأمم المتحدة، استخدام الاعتصاب من قبل ميليشيا قوات الدعم السريع السودانية لمعاينة وترويع تحذير خبراء حقوقيين، "17 أغسطس/آب 2023 <https://news.un.org/en/story/2023/08/1139847>

^[12] بموجب القرار 1564 (2004)، طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من بين أمور أخرى، أن ينشئ الأمين العام لجنة تحقيق دولية للتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات [القانون الدولي] في دارفور من قبل جميع الأطراف (القرار متاح على مكتبة الأمم المتحدة الرقمي <https://digitallibrary.un.org/record/530567> ويمكن الاطلاع على تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور على الرابط التالي <https://www.legal-tools.org/doc/1480de/pdf/>

وفي عام 2005 أحال مجلس الأمن الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. انظر المحكمة الجنائية الدولية، "دارفور، السودان: الوضع في دارفور، السودان" ICC-02/05، متاح على <https://www.icc-cpi.int/darfur> :

وعقد مجلس حقوق الإنسان دورة استثنائية في الفترة من 12 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2006 واعتمد المقرر د-101/4 الذي كلف بعثة رفيعة المستوى بتقييم حالة حقوق الإنسان في دارفور واحتياجات السودان في هذا الصدد: التقرير: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/special-sessions/session4/th-special-session>).

^[13] حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، تقول المستشارة الخاصة للأمم المتحدة وهي تدق ناقوس الخطر بشأن النزاع في السودان: بيان أليس ويريمو نديريتو، مستشارة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، بشأن النزاع في السودان" https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/USG_and_Special_Adviser%20nderitu_Sudan_13_June_2023.pdf

^[14] الإيقاد، "بيان الاجتماع الأول لمجموعة الدول الرباعية الإيقاد لحل الوضع في جمهورية السودان"، 10 يوليو 2023، <https://igad.int/communique-of-the-1st-meeting-of-the-igad-quartet-group-of-countries-for-the-resolution-of-the-situation-in-the-republic-of-sudan/>

^[15] الاتحاد الأفريقي، "بيان سعادة موسى فكي محمد، رئيس اللجنة، حول الوضع في السودان"، 27 مايو/أيار 2023، <https://au.int/en/pressreleases/20230527/statement-he-moussa-faki-mahamat-chairperson-commission-situation-sudan>

المنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في 27 مايو 2023، بشأن الوضع في السودان"، متاح على <https://www.peaceau.org/en/article/communique-of-the-1156th-meeting-of-the-psc-held-at-the-level-of-heads-of-state-and-government-on-27-may-2023-on-the-situation-in-sudan> (

في 19 يونيو 2023، خلال الدورة 53 لمجلس حقوق الإنسان، قال المفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك إن "شعب السودان يعاني بما لا يقاس" وأن "الصراع المتهور الذي لا معنى له كان يحدث في سياق الإفلات التام من العقاب". وأضاف أن السودان يواجه "أزمة حقوقية وإنسانية [...] تتكشف بمعدل يندرج بالخطر، وعلى نطاق مدمر ويتعمق لم يسبق له مثيل في السودان" (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "المفوض السامي لحقوق الإنسان: أدى النزاع المتهور الذي لا معنى له في السودان إلى أزمة حقوقية وإنسانية تتكشف بمعدل يندرج بالخطر وعلى نطاق مدمر"، 19 يونيو 2023، <https://www.ohchr.org/en/news/2023/06/high-commissioner-human-rights-reckless-senseless>).

^[16] اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، "قرار بشأن التدهور الخطير لحالة حقوق الإنسان في جمهورية السودان نتيجة استمرار الحرب التي اندلعت في 15 أبريل/نيسان 2023" ACHPR/Res.563 (LXXVI) 2023 - 2 أغسطس/آب 2023، متاح على <https://achpr.au.int/en/adopted-resolutions/563-resolution-serious-deterioration-human-rights-situation-rep>